فقد استطعت من شركة تطوير اراضي فلسطين منع [illegible] اجراء
ودفعت بعد شهر نفس السوء الى الامير في السوية حيث [illegible]
وضعت الوصل.

وفي السنة الصرعي محمد حمزه ان المفتي طلب الى عمال
الحسيني الاتصال بالخديوي عباس حلمي والتحدث معه حول موضوع
التكيه.

٥/٣/١٩٣٥ – زرت الامير في القصر الذي نزل فيه في القدس
وهناك تم التوقيع على اتفاقية الاوبشنا الجديدة. بعد طلب الى
الا يطلع الانجليز على تفاصيلها . كما تعهد محمد الامين بعدم
اجراء اية مفاوضات في المستقبل مع اية جهة حول موضوع التكيه.
(أ.ص.م. ملف س ٢٥/١٠١٢٢ بالعبرية).

لا حاجة هنا الى مناقشة المعلومات التي وردت في هذا
التقرير. ونكتفي الاشارة فقط الى الدور الحاسم الذي لعبته سلطات
الانتداب البريطاني في منعها الامير من منح الاختيار اية شركة عربية
واباحتها له بتجديد الاتفاقية مع الوكالة اليهودية. الامر الذي
يشير الى بداية تنصل تلك السلطات للفائدة السياسية التي من
الممكن ان تنتج عن التحالف بين الامير والوكالة اليهودية في
مواجهة تطورات القضية الفلسطينية المستقبلية كما سنرى.

وبالنسبة للتوقيع على الاتفاقية فانها فقد وردت الاشارة اليه في
الرسالة التي بعث بها موشه شرتوك "الى اعضاء الهيئة الادارية
(للوكالة)" يوم ٦/٢/١٩٣٥ . يقول شرتوك في رسالته:

"بالامس تم التوقيع في القدس على اتفاقية جديدة للاوبشنا
لمدة ٤ سنوات اخرى. وقد تم اعداد الاتفاقية كرديف للاتفاقية
السابقة ففيها تصديق لجميع الحقوق والواجبات المذكورة في هذه
الاخيرة. بالاضافة الى ذلك فقد ادخلت عليها كل الالتزامات عن
طريق السلب (عدم منح اوبشنا للغير وعدم التفاوض مع الغير..)
وكذلك مسالة الغرامة المالية في حالة عدم الوفاء بالالتزامات.
يجدر شكر أ.ح. كوهين على معالجته الجادة والمخلصة لهذه

Scanned with CamScanner